

الأسباب التاريخية والنظرية لتعدد التوجهات التداولية

The multiplicity of pragmatic currents: historical and theoretical reasons

مختار زواوي

جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس (الجزائر)، mokh_zouaoui@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2025-06-03

تاريخ القبول: 29-05-2025

تاريخ الاستلام: 21-05-2024

ملخص:

نريد في هذا المقال التعرف - من خلال أعمال منهج وصفي تاريخي - على أهم الأسباب التي أفضت إلى تعدد التوجهات التداولية وأدت إلى اختلافها فجعلت من التداوليات مجالا متراميا الأطراف، متعدد الاهتمامات والأنماط. وإن الغاية التي نروم من خلال المقارنة، بين لسانيات الكلام السوسيرية وعدد من البحوث التداولية التي اتخذناها عينة لهذا البحث، عقد الصلة بين التداوليات والفكر السوسيري. إن اختلاف الإطارين الفلسفي والسميائي اللذين أسهما في بلورة التداوليات واللسانيات السوسيرية، واختلاف الدلالات التي ركن إليها الفكر السيميائي واللساني لمصطلحات اللسان والكلام والعلامة وغيرها من المصطلحات المؤسسة عن دلالاتها عند فرديناند دو سوسير، ليسا أهم النتائج التي يمكن أن يخلص إليها البحث، فقد بتنا موقنين بأن لطبيعة الكلام المركبة واختلاف المواقف النظرية التي ناهضت تصورات لسانيات تشومسكي التوليدية والتحويلية أثرا عميقا في اختلاف التصورات التداولية.

كلمات مفتاحية: التداوليات؛ اللسانيات؛ السيميائيات، لسانيات الكلام؛ التواصل.

Abstract :

In this article, we will use a descriptive and historical approach to explore the reasons that have led to the multiplicity of pragmatic orientations and their differences. By comparing and contrasting Saussurean linguistics of speech with a sample of pragmatic studies, we hope to bring pragmatics into relation with Saussurean thought. The differences between the philosophical and semiotic frameworks that contributed to the development of pragmatics and Saussurean linguistics, as well as the semantic content of the terms language, speech, sign and other foundational terms, are not the only findings we have come to. We have also realised that the complex nature of language and the different theoretical approaches that have opposed Chomsky's generative and transformative linguistics have had a profound impact on the different conceptualisations of pragmatics.

Keywords: Pragmatics ; Linguistics ; Semiotics ; Linguistics of speech ; Communication.

مقدمة:

ينضوي هذا المقال ضمن مجموعة من البحوث التي نعدّها بها لمشروع لساني جديد ننمّم به مشروعنا السابق الذي انتهينا منه ببلورة «مقدمات لنظرية في اللسان العربي»، وهو مشروع يروم وصل التداوليات بالطرف الثاني من لسانيات دو سوسير الجديدة، ونعني به لسانيات الكلام. ولما باتت لنا بعض الألفة بهذه اللسانيات، كان لزاماً علينا أن ننظر في التصورات التداولية الحديثة والمعاصرة حتى ننتخب منها ما يصلح لهذا المشروع، إذ إنّ التداوليات لم تعد مجال بحث موحد متجانس تصبّ فيه مختلف التوجهات المعروفة، بل بات مجال بحث تتجاوزه رؤى متباعدة، وتتنازعه وجهات نظر متباينة. ولقد كان علينا - إذن - أن نتبع هذه التوجهات ونبحث في علل اختلافها حتى يستقيم لنا بعد ذلك الإطار النظري العام الذي يجيز المجاورة التي ننشد بين التداوليات ولسانيات الكلام السوسيرية.

ولقد انتهينا بعد النظر في أسباب اختلاف التوجهات التداولية إلى تصنيفها إلى أسباب تاريخية وأخرى نظرية، وبأن لنا - إن نحن رحنا نؤرّخ لعلوم القرن العشرين - أنّ الموقف الذي اتّخذته مواد علمية من لسانيات تشومسكي التوليدية كان واحداً من الأسباب التاريخية التي أدّت إلى تنوع فضاء التداوليات بعد أن تلقّفت هذه الأخيرة من تلك العلوم مفاهيمها وتصوراتها التي استندت إليها في ردّ بعض مفاهيم اللسانيات التوليدية وفضح قصورها في استكشاف طبيعة اللسان (الكفاءة) والكلام (الأداء) والفرد المتكلّم الحقيقية، كما بات يقينا لدينا أنّ طبيعة الكلام المركّبة كانت هي الأخرى، في جانبها النظريّ، مدعاة لتعدد التوجهات التداولية وتنوعها، فقد راحت هذه الأخيرة تنتقي من عدد من العلوم التي اختبرت الكلام من وجوهه المختلفة، السيكلوجية الاجتماعية، والتواصلية التفاعلية، ما يسهم في إثراء موضوعها الذي تبنت، على النحو الذي بات شائعاً في أدبيات فلسفة اللغة استئناساً بالتعريف الذي عبّر عنه معجم كمبريدج للفلسفة في طبعته الثالثة من عام 2015 بالقول: «إنّ التداوليات تعني بدراسة استعمال اللسان ضمن السياق، ومدى ارتباط مختلف مظاهر التأويل اللساني به» (Lycan, 2015, p. 792). ونودّ التنبيه إلى اصطلاح لا نحسب أنّ دلالته ستغيب عن قارئ هذا المقال، فنحن لا نستعمل مصطلح «التداوليات»، في هذا المقال، استعمال المفرد، بل نراه دالاً - من حيث صيغة الجمع التي نستعمله بها - لا على علم متجانس محدّد المعالم،

بل على مجموعة من البحوث المتفرقة، شأنه شأن مصطلحات أخرى كمصطلحي اللسانيات والسيمانيات وغيرهما.

1. في التعريف بالتداوليات ومشروع لسانيات الكلام السوسيرية:

لقد كان من الضروري، بغية التحضير للمشروع الذي نروم، أن نتتبع - قدر ما استطعنا إلى ذلك سبيلا - أهمّ التعريفات التي وضعت للتداوليات، وأكثرها تداولاً في أدبياتها المعاصرة. وإنّ جلّ هذه الأدبيات كتب - كما هو معلوم - باللسان الإنجليزي، من قبل فلاسفة ومناطق ولسانيين اختلفت مشاريعهم العلمية اختلافاً وافترقت تصوّراتهم النظرية للبعد التداولي للغة افتراقاً. ولمّا كانت هذه التعريفات تختلف باختلاف توجّهات واضعها، كان من الضروري علينا أن ننظر في هذا الاختلاف من زاوية المصطلحات التي استعانوا بها في صياغة تعريفاتهم، والتي هي المؤلّ، والمتكلم، والاستعمال، والسياق، وفعل الكلام. وإنّنا نحسب أنّ المصطلحات هذه، سواء على هذا التركيب الذي وضعنا أو غيره، باتت أهمّ المصطلحات المؤسّسة للغة التداوليات الواصفة. وبينما باتت التداوليات ترتبط بهذا العدد من المصطلحات، وغيرها من المصطلحات الأخرى كالقصد، والافتراض المسبق، والاستلزام، وقوانين الخطاب، وقوانين المحادثة، وغيرها، وهي المصطلحات التي لا شكّ سيجد الباحث فيما بينها كثيراً من الاختلاف إن هو انتقل من مدرسة تداولية إلى أخرى، فإنّ لسانيات الكلام السوسيرية لا تكاد تجد عن مصطلح «الفرد المتكلم» بديلاً. إنّهُ المحوّر الذي تدور حوله لسانيات الكلام، ولأنّه أيضاً الكائن الاجتماعي والكائن الإنساني. وإنّ الانتهاء من التعرّف على دلالة الفرد المتكلم عند دو سوسير، مقدّمة تفضي إلى المقابلة بين التصرّ السيميائي اللساني السوسيري للكلام، والتصورات (الإنجليزية الأمريكية) التي تعاقبت على التعريف بالتداوليات، من لدن موريس (1938) إلى أحدث تعريف متداول. إنّ السمة الرئيسة للفرد المتكلم - في التصرّ السوسيري - هي أنّ الكلام مرتبط عند هذا الفرد باللسان، إذ ما انفكّ دو سوسير، في مشروعه الرامي إلى ترشيد الممارسات اللسانية التي عاصر، أي اللسانيات التاريخية المقارنة، يردّد بأنّ «اللسان محلّه الذهن»، ويتّخذ فيه شكل النسق من العلامات التي تنعقد بينها علاقات معلومة. وإنّ هذه السمة هي التي تجعل محاولة الفصل بين لسانيات اللسان ولسانيات الكلام أمراً مردوداً.

لقد كتب جورج كلايبر، منذ عام 1982، يقول: «إنّ مصطلح التداوليات يصحبه كثير من الغموض واللبس والإبهام» (Kleiber, 1982, p. 4)، ولا نحسب أنّنا كان نغالي لو زعمنا أنّه بات أكثر المصطلحات المعاصرة إرباكاً، نتيجة ميزة الاشتراك اللفظي الذي ما انفكت تعلق به منذ أن

اقترح، منذ أواخر ثلاثينيات القرن الماضي، فلاسفة حلقة فيينا (لاسيما تشارل موريس ورودلف كارناب) إحداث مادة علمية جديدة تعنى بالعلاقة القائمة بين العلامة ومؤولها، أو بين اللغة (أي اللسان وسائر اللغات الأخرى) والفرد المستعمل لها، ووضعوا لها مصطلح « pragmatics »، وكانوا في ذلك - إلى جانب لودفيغ فتنجشتاين - أوائل الممثلين لحلول الأنموذج الجديد الذي بات يعرف بأنموذج الفلسفة التحليلية. وإننا نريد بذلك القول إن نشأة التداوليات تزامنت مع تحوّل في الفكر الأمريكي الفلسفي (فارتبطت به وأظلمها) نحو مقارنة جديدة لمسألة المعرفة دعا إليها أعضاء الحلقة، وتجسّدت في مشروع توحيد العلوم الذي راح يؤسّس له الأعضاء أجمعون. ولقد كتب ميكائيل ديمي يصف معالم هذا الأنموذج الجديد قائلا: «إنّ ما يُميّز الفلسفة التحليلية، على اختلاف تمظهراتها، عن باقي المدارس الفلسفية الأخرى، اعتقادها أولاً: أنّ تفسير الفكر تفسيراً فلسفياً من شأنه أن يتحقّق إن هو سلك مسلك التفسير الفلسفي للغة، وثانياً: أنّ المسلك هذا هو المسلك الذي لا يتحقّق التفسير الشامل إلّا به. وإذا ضربنا الصّحح عن الاختلافات التي انمازوا بها، فإنّ المناطق الوضعية، وفتجشتاين عبر كل مراحل حياته المهنية، وفلاسفة اللغة العادية بأوكسفورد، وفلاسفة ما بعد كارناب في الولايات الأمريكية المتّحدة ككوين ودافسون، كلّهم انخرط في أعمال هاتين المصادرتين المتلازمين» (Dummett, 1993, p.4). لكنّ الاختلافات التي ما انفكّت تميّز بها مختلف التوجّهات التي انضوت ضمن تيار الفلسفة التحليلية باتت أكثر وضوحاً في استدعاء البعد التداولي للغة، وتجلّى ذلك في تحديد المادة العلمية التي أوكلت لها هذه المهّمة، فاختلفت الحدود (التعريفات) باختلاف طريقة الاستدعاء والغاية من التوظيف.

وليس - في تقديرنا - أحسن تعبيراً عن الاختلاف الذي ميّز مختلف التعريفات التي وضعت للتداوليات من أن يوضع القارئ أمام عدد من هذه التعريفات حتى يتبيّن له أنّه الواقع الذي نشأت معه. ولئن كنّا نميل، كغيرنا من الباحثين، إلى أنّ أوّل تعريف وضع للتداوليات للذي أودعه الفيلسوف الأمريكي شارلز موريس، عام 1938، في الجزء الأوّل من الموسوعة العالمية للعلم الموحد التي أشرف على إدارتها أوتو نوراث، فكتب يقول: «إنّ التداوليات هي العلم الذي يعنى بدراسة العلاقة بين العلامات ومؤولها» (Morris, 1938, p. 30)، فإنّنا لن نخوض كثيراً في مسألة التأسيس الأوّل للتداوليات. ولئن بات من الشائع في أدبيات اللسانيات الأوروبية - منذ إميل بنفدست (Benveniste, 1966, p.252) - نسبة هذا التأسيس لشارل موريس، فإنّ لباحثين آخرين الرأي المخالف الذي ينسب هذا التأسيس للفيلسوف والسيماي الأمريكي شارل سندرس بورس

(1839-1914). ولقد كانت جوال ريتوري دافعت، في مقالها «تداوليات بورس اللسانية» (Rhétoré, 1989, pp. 49-58)، عن هذا الرأي وانتخبت عددا من نصوص بورس من أجل توثيق استعماله لمصطلح التداوليات، واستدعاء عدد من المفاهيم والتصورات التي انتقلت من كتابات بورس إلى كتابات عدد من الفلاسفة المحدثين الذين كان لهم إسهام في تطوير البحث التداولي. وعلى الرغم مما في هذا الرأي من الوجهة، فإننا نطمئن إلى أن أول تعريف وضع للتداوليات للذي صاغه أول الأمر شارل موريس، وهو التعريف الذي ما انفكت كلّ البحوث التداولية المعاصرة تقرّ بأوليته، وكتبت جيلا شوار - مثلا - في هذا الشأن تقول: «إنّ مصطلح التداوليات يرجع إلى فيلسوف آخر، إلى شارل سندرس بورس (1905) وأعماله حول البرغماتية، لكن التعريف الأول للتداوليات الذي كثيرا ما يحال إليه هو التعريف الذي صاغه شارل موريس» (Schauer, 2009, p.5).

لسنا نريد الخوض في اختلاف هذه التعريفات ولا عرض أهمّ المصطلحات التي استندت إليها أو التصوّرات التي ركنت إليها، فقد ارتأينا - لكثرتها وتنوعها - أن نخصّص لها بحثا قائما بنفسه نجمع فيه أهمّ هذه التعريفات، بل نريد كما أسفلنا في مستهل هذا المقال التحقق من الأسباب التي أفضت إلى تعدّد التداوليات وتعريفاتها، ولسنا نزعم أن الأسباب التي سنذكرهنا هي كلّ الأسباب التاريخية التي أفضت إلى هذا الاختلاف، ولو رمنا ذلك لكان لزاما علينا تتبّع كلّ تاريخ التداوليات الذي لم يكتب بعد، كما إنّنا لا نزعم أن الأسباب التي ذكرنا هي كلّ الأسباب النظرية التي كانت سببا في هذا الاختلاف، وإنّما نقتصر من هذه وتلك - أولا - على اختلاف المواقف من لسانيات تشومسكي التوليدية، وإنّنا نعتقد بأنّ ما عبّر إزاء هذه المدرسة من نقود إنّما جاءها من مواد علمية مختلفة، وأنّ هذه النقود كانت مدعاة لبحوث جمّة، وأنّ هذه البحوث أمدّت بدورها التداوليات بتصوّرات جديدة، حتى بات من الشائع إدراج هذه التصوّرات في خانة التداوليات بمعناها الشامل والعام. ومن الأسباب النظرية، نوّد - ثانيا - الاكتفاء بسبب نظري نراه أهمّ هذه الأسباب، ونعني به طبيعة الكلام المركّبة، فهذه الطبيعة المركّبة هي التي كانت - في تقديرنا - مدعاة لاختلاف وجهات النظر التداولية.

2. التداوليات مواقف من اللسانيات التوليدية التحويلية:

لقد أدرك المنظّرون للتداوليات منذ مطلع هذا القرن الجديد أنّهم ليسوا أمام مادّة علمية تعني بموضوع بحث محدّد المعالم، بل تبين لهم أنّها - في حقيقة أمرها - مجموعة من البحوث التي

ما تزال تجد صعوبة في تحديد إن مادتها التي تشتغل عليها أو موضوعها الذي تعنى بها، ولئن خصّص باتريك شارودو ودومينيك منغنو موقعا من معجمهما في تحليل الخطاب للتعريف بالتداوليات، فذلك لإدراكهما للعلاقات التي باتت تقيمه المادّتان (التداوليات وتحليل الخطاب) وكتبا يصفان الوضع التي آلت إليه التداوليات مع بداية هذا القرن بالقول: «إنّ التداوليات ليست مادّة عملية بقدر ما هي وسيلة لتوصيف مجموعة شديدة التنوّع من البحوث التي تعنى بأدوات التعجّب، وأدوات الوصل، والمحدّدات الاسمية، والأمثال، وطقوس الآداب، والتفاعلات التحادثية، وما إلى ذلك من المسائل الأخرى، فترفض كلّ دراسة مُحايثة للنسق اللساني، وإنّ مصطلح «التداوليات» بات مصطلحا يصف مفهوما خاصّا للغة، وبشكل أعمّ، مفهوما خاصّا عن التواصل [...] وإنّ التداوليات أصبحت على هذا النحو تتخلّل مجموع العلوم الإنسانية، فلا تعبّر عن مادة علمية خاصّة بقدر ما تعبّر عن تقاطع لمجموعة من التيارات التي تشترك في عدد من الأفكار الرئيسية، لاسيما: (1) السيميائيات المستندة إلى فلسفة شارل سندررس بورس، (2) نظرية أفعال الكلام المنبثقة عن بحوث الفيلسوف الإنجليزي جون أوستين حول البعد الأدائي للغة والتي طوّرها جون سيرل، (3) دراسة الاستدلالات التي يستخلصها المتحاورون أثناء التفاعل الكلامي، (4) البحوث التي عنيت بالتلقّظ اللساني وتطوّرت في أوروبا مع شارل بالي ورومان ياكبسون وإيميل بنفست وأنطوان كيليو، (5) البحوث حول الحجاج، (6) دراسة التفاعل الكلامي، لاسيما الدراسة ذات المنحى الإثنوميتودولوجي والمنحى السيكلولوجي-الاجتماعي-اللساني، (7) عدد من نظريات التواصل كنظرية مدرسة بالو ألتو (مع جورج باتيسون وبول فاتزلافيك)» (Charaudeau, 2002, p.456).

وليس لهذا الوضع الذي آلت إليه التداوليات، أو بالأحرى المشروع التداولي الذي باتت تتقاسمه توجهات مختلفة، سببا وحيدا، بل الظاهر أنّ من الأسباب ما اتّصل برّد الفعل التي ما انفكت تعبّر عنها جملة من المعارف الجديدة ضدّ لسانيات تشومسكي، إذ كتب في هذا الشأن يائيل كريبلاك وسيسيل لفارين يقولان: «إنّنا فعلا إزاء مجموعة من موادّ علمية مختلفة، لها طرائقها وموضوعاتها الخاصة، ولا تقيم فيما بينها علاقات قويّة، وإنّه ما يزال من العسير عموما توحيد مجموعة من البحوث التي ما تنفكّ تتكاثر، ولئن بدت التداوليات في عدد من الممارسات مادّة فرعية من اللسانيات فإنّها تبدو أيضا مجالا واسعا من البحوث التي ترنو إلى أن تتأسّس كأنموذج ضمن علوم اللغة، ممّا ينجم عنه لا محالة عدد من الصعوبات. لكنّ الذي نروم التوكيد عليه هو الأهمية التي ينطوي عليها الانتباه إلى البعد التداولي الذي من شأنه الإسهام في تجديد التفكير حول

علوم اللغة وحول موقعها من العلوم الإنسانية والاجتماعية، وإنه بات من الضرورة انتهاز هذه المقاربة الجديدة من أجل البحث عن بديل قوي للأنموذج الذي هيمن لعقود متوالية، ونعني به لسانيات تشومسكي» (Kreplak & Lavergne, 2008, pp.130-131).

ولئن سبق لنا أن أشرنا إلى أنّ جملة من النقود التي وجهتها البحوث التداولية إلى اللسانيات البنيوية، فإنّ عددا من هذه النقود نال من اللسانيات التوليدية التحويلية، لا لأنها أسهمت هي الأخرى في إبعاد ما أسماه تشومسكي «الأداء» المرتبط بالتواصل والفرد المتكلم، وجعل من هذه العوامل عناصر خارجة عن اللسان، بل لأنه جعل أيضا من الفرد المتكلم فردا مثاليا لا يكاد يجد له موقعا معلوما من الحياة الاجتماعية التي لا تنفصم عن ممارسته اللسانية انفصاما، وإنّ الموقف الذي عبّر عنه بيير بورديو في كتابه «اللغة والسلطة الرمزية» (Bourdieu, 2001, p.68) ينهج هذا النهج المناهض لتصوّرات تشومسكي، ويبرز طبيعة اللغة الاجتماعية والتاريخية، ويبرز طبيعة المبادلات اللسانية التي لا تختلف عن طبيعة المبادلات الاجتماعية الأخرى بوصفها نشاطا عمليا عاديا. ولعل هذه النقود هي التي دفعت بتشومسكي لأن يدرج في بحوثه المتأخّرة، لاسيما في كتابه الصادر عام 1980، «قواعد وتمثيلات» (Chomsky, 1980)، مفهوم «الكفاية التداولية» للتعبير به عن امتلاك الفرد المتكلم لمعرفة حول الكيفية التي ترتبط بها اللغة المنطوقة بالظروف الخاصّة التي توجّه استعمالها.

ولقد كان ستيفن ليفنسون منذ عام 1983، تاريخ صدور كتابه «التداوليات»، أشار هو الآخر إلى الموقف التاريخي الذي اتخذته البحوث التداولية إزاء لسانيات تشومسكي، وتنبّه إلى الدور الذي أسهم به المأزق الذي انتهت إليه بحوثه في تحوّل عدد من الباحثين في اللسانيات التوليدية (لاسيما في مجال الدلالات التوليدية) إلى الفكر الفلسفي الذي نشأت في إطاره أعمال جون أوستين ومن هذا حذوه، فكتب يقول: «إنّ ثمة عددا من الأسباب التي تضافرت في السنوات الأخيرة ومهدّت لتزايد الاهتمام بالتداوليات، وإنّ بعض هذه الأسباب تاريخي محض، فقد تطوّرت العناية بالتداوليات كردّف فعل، أو سعي لإصلاح الكيفية التي قارب بها تشومسكي اللغة باعتبارها أداة مجردة، أو قدرة ذهنية، من الممكن عزلها عن استخدامات اللغة ومستخدميها ووظائفها (وهو تجريد استمّده تشومسكي جزئيا من بنيوية ما بعد بلومفيلد التي كانت رائجة قبيل النحو التوليدي التحويلي). ولقد كان الباحثون في الدلالات التوليدية، في بحثهم عن الوسائل الكفيلة بتقويض موقف تشومسكي، تعرّفوا إلى عدد من الكتابات في الفكر الفلسفي التي خصّصت لإظهار أهمية

استخدامات اللغة في فهم طبيعتها (أعمال أوستن وستروسون وغريس وسيرل على وجه الخصوص)، وإن معظم مفاهيم التداوليات الرئيسية مستمدّ مباشرة، حتى يومنا هذا، من فلسفة اللغة» (Levinson, 1983, pp. 35-36).

إنّ الموقف الذي اتّخذه كثير من البحوث والدراسات اللسانية في النصف الثاني من القرن العشرين من اللسانيات التوليدية والتحويلية التي فطرها نعوم تشومسكي منذ نهاية الستينيات كان مدعاة لتعدد الممارسات التداولية، وإنّ النقود التي وجهت لهذه اللسانيات لم تأتي من مجال بحث واحد بل تداعت عليها من مجالات مختلفة كان لها إسهام هي الأخرى في إثراء البحوث التداولية، بل باتت اليوم تصنّف في دائرة التداوليات الكبرى، ولنا في هذا الشأن في بحوث جون غمبرز (1922-2013) ودال هيم (1927-2009) مثالا على ذلك، فقد أسهما في الترويج لمفهوم جديد للاستعاضة به عن مفهوم الكفاءة اللسانية التي كان روج لها تشومسكي، وهو مفهوم الكفاءة الثقافية. وهو مفهوم يلخص كلّ ما يحتاج إليه الفرد المتكلّم من أجل التواصل ضمن سياقات ثقافية مختلفة، تتظافر فيها العلامات اللسانية مع العلامات غير اللسانية من أجل إنجاح التفاعل اللساني، فيفضي إلى التحوّل عن مفهوم الفرد المتكلّم المثالي الذي روج له كذلك تشومسكي. وإنّا نكتفي هنا بما كتبه في هذا الشأن دال هيم في البحث الذي نشر ضمن الكتاب «اللسانيات الاجتماعية» (Bride & Holmes, 1972) الذي جمع فيه جون برايد وجانيت هولمز، عام 1972 مجموعة من بحوث عدد من الباحثين، معبّرا عن رفضه لهذا المفهوم لافتقاره إلى دعائم وضعية، إذ قال: «إنّا نقرأ في عبارة حديثة يعبر فيها تشومسكي تعبيرا صريحا ودقيقا عن فرضية باتت اللسانيات الحديثة تستند إليها وهي قوله: «إنّ النظرية اللسانية تعني في المقام الأوّل بمتكلّم مستمع مثالي، ينتمي إلى جماعة لسانية متجانسة تمام التجانس، ويعرف لسانه قومه تمام المعرفة، ولا تؤثر فيه الظروف النحوية غير الملائمة، كقلّة الذاكرة والإلهاءات وتشتت الانتباه والأخطاء، في تطبيق معارفه اللسانية في أداءات حقيقية». إنّ هذا تصوّر، من وجهة نظر الأطفال الذين نسعى لفهمهم ومساعدتهم، ليس تصوّرا ملائما، فهو يتغاضى عن كلّ الصعوبات التي تعترض الأطفال، وتعرضنا نحن أيضا» (Hymes, 1972, pp. 269-270).

إنّ مفهوم «الجماعة المتكلّمة» الذي ألمحنا إليه آنفا يمكن أن يستدعى في هذا السياق النقدي من أجل كبح جماح مفهوم «الجماعة اللسانية المتجانسة» الذي أسّس له تشومسكي، وإنّ

عددا من العناصر التي يُمكن الاستعانة بها من أجل ذلك موجودة في التعريف الذي صاغته مارسيليانا مورغان في كتابها «المجتمعات المتكلمة»، حين كتبت تقول: «المجتمعات المتكلمة جماعات تتقاسم نفس القيم والسلوكات المرتبطة بالممارسات اللسانية وتنوعها. وهذه المجتمعات تتطور بفضل تفاعل مستمر بين الأفراد الفاعلين في إطار ما يشتركون فيه من معتقدات وأنساق من القيم الخاصة بأشكال التواصل وأساليبه. وعلى الرغم من أننا نولد مزودين بالقدرة على تعلم لسان ما فإننا لا نمارس هذا التعلم إلا في إطار الثقافات والمجتمعات التي تؤطر كفاءات ممارسة الكلام مع الغير وتنظمه. ولئن كان هذا التأطير - في السابق - عادة ما يتم عن طريق التفاعل المباشر بين الأفراد ووجهها لوجه، فإن التنقل المستمر، والهجرات الجماعية، والتكنولوجيات المتجددة، والعمولة، كان له كله دور في تغيير كثير من المجتمعات، وفي زيادة الحاجة إلى وصف معمق لطبيعة مجتمعات الكلام هذه، وإلى نظريات تستقى منه» (Morgan, 2014, p.1).

إن أهمية بحوث دال هيم ورجاحة النقود التي وجهها لعدد من تصورات لسانيات تشومسكي أسهمت في تزويد التداوليات بتصورات لم تألفها أدبيات اللسانيات من قبل، فقد اجتهد دال هيم في ترشيد ثنائية الكفاءة والأداء التي بلغت الآفاق بإعادة النظر في مضامينها وتصويها بحيث باتت الكفاءة لا تقتصر على معرفة بالقواعد النحوية، بل تشمل أيضا قواعد استعمال أخرى، ومما كتبه في هذا الشأن قوله: «إن العناية بالبعد الاجتماعي لا يجب أن تقتصر على المناسبات التي تتعارض فيها العوامل الاجتماعية مع القواعد النحوية أو تكون سببا في تقييدها، وإن ارتباط اللغة بالحياة الاجتماعية له جانب إيجابي، وإن ثمة من قواعد الاستعمال اللساني التي لولاها لكانت قواعد النحو غير مجدية» (Hymes, 1972, p. 278). وإن قواعد الاستعمال اللساني التي يلمح إليها دال هيم في هذا النص قواعد اجتماعية يلتزم بها أفراد المجتمع ويقتدون بها وفق المواضعة الاجتماعية التي ترتبط بهذا اللسان أو ذلك، وتختلف باختلاف طبيعة المجتمعات وثقافتهم. ولم يعد مفهوم الأداء في تصور دال هيم مجرد تطبيق فردي للكفاءة اللسانية، على النحو الذي أسس له تشومسكي، بل بات مفهوما «يأخذ بالحسبان التفاعل القائم بين أداء الفرد (الذي يشمل المعرفة اللسانية والقدرة على استعمالها) وأداء الآخرين، فضلا عن الخصائص التواصلية (السيبرنطيقية) للوقائع» (Hymes, 1972, p. 283).

صحيح أن الموقف الذي عبّرت عنه علوم كثيرة إزاء عدد من مفاهيم اللسانيات التوليدية التحويلية كان له أثر في تحويل النظر نحو أهمية المكون التداولي للألسن، وتزويد التداوليات

بمفاهيم جديدة لم يعهدها البحث اللساني من قبل، لكن أسبابا وظروفا أخرى كانت هي الأخرى محقّزا قوياّ أسهم في تزايد الاهتمام بهذا البعد، فقد كتب ليفنسون في هذا الشأن يقول: «لقد بات من الواضح، بعد التطوّر الذي شهدته المعرفة بتركيبات الألسن وفونولوجياتها ودلالاتها، أنّ ثمة مظاهر لسانية لا يُمكن وصفها إلاّ باللجوء إلى المفاهيم السياقية، فمن جهة لقد أصبح جليا أنّ عددا من القواعد التركيبية لا تغدو ملزمة إلاّ استنادا إلى ظروف تداولية، وينطبق الأمر كذلك على مسائل تتعلّق بالنبر والتنغيم. قد يعترض أحدهم على ضرورة ارتباط الكفاءة اللسانية بالسياق والقول إنّ القواعد خليقة بأن تترك دونما قيد، لتولد ما أمكن من الجمل غير المقبولة، لتترك بعد ذلك للكفاءة التداولية مهمّة استخلاص الجمل المقبولة، لكنّ نظرية من هذا القبيل تبقى غير كافية، إذ إنّ العلاقة القائمة بين نظرية الكفاءة والمعطيات التي تستند إليها (وهي في مجملها آراء حول مفهوم المقبولة) قد تبلغ مبلغا من التجريد بحيث يصبح من الممكن تفسير الاعتراضات على النظرية استنادا إلى نمط خاصّ، إلاّ إذا تأسّست لأجل ذلك تداوليات خاصّة. ومن جهة أخرى، انتهت البحوث الدلالية إلى عزل نمط مختلف من الظواهر الدلالية التي لا يمكن معالجتها كالفروض المسبق، وأفعال الكلام وغيرها مما هو مرتبط بالسياق، وعدد من الصيغ المرتبطة بالتشريفات، وعدد من أجزاء الخطاب التي لم تعنى بها اللسانيات التوليدية. ثمّ إنّ التفكير في طبيعة المعجم، وفي الكيفية التي تجيز لنا إسناد مفهوم ما لعنصر معجمي، كان له دور في إبراز أهمية القيد التداولي. ولنا أن نذكر، إلى جانب هذه الاعتبارات الخاصّة التي تلزمنا اللجوء إلى الحلول التداولية، جملة من المحفّزات العامّة التي كان لها دور في تطوّر النظرية التداولية، ولعلّ أهم هذه المحفّزات الإمكانية التي تنطوي عليها التداوليات في تبسيط الدلالات، وإنّ هذا الأمل منوط بالقدرة على البرهنة على أنّ المبادئ التداولية المرتبطة بالاستعمال اللساني تبرز في الملفوظات من المعنى أكثر ممّا هو معبر عنه فيها تعبيراً حرفياً» (Levinson, 1983, pp. 36-37).

3. طبيعة الكلام المركّبة واختلاف التداوليات:

إنّ سعة فضاء التداوليات، واختلاف النظريات والتصوّرات التي توالى على توجيهها هذه الوجهة أو تلك، مردّه أيضا - في تقديرنا - إلى طبيعة الكلام المركّبة، و«إنّ وظيفة الكلام ليست - في جوهرها - وظيفة عضوية بقدر ما هي وظيفة فكرية وروحية [...] وإنّ الكلام ليس مجرد وسيلة يمتلك بها الفرد العالم المحيط به بقدر ما هو تنظيم له» (Gusdorf, 1995, pp. 12-13)، فلا ريب

إذن من أن يكون لفعل الكلام مناحي متعددة، وأبعاد متنوعة، تستدعي كلّها وجهة نظر مختلفة، وتقتضي مفاهيم مغايرة، ولو ادّعت كلّها الاستعمال اللساني موضوعاً لها. إنّ الانتهاء إلى قناعة بأنّ الكلام فعل اجتماعي أكثر من كونه نشاطاً فيسيولوجياً، و«أنّ الاستعمال اللساني يقتضي آليات معرفية، ضمن وسط اجتماعي تكتنفه مجموعة من القيود الثقافية» (Cap & Nijakowska, 2007, p. viii)، يجعل منه ملتقى بحوث جمّة، سواء تلك التي نشأت عن تلاقي اللسانيات مع العلوم الإنسانية الأخرى، كاللسانيات السيكلوجية، أو اللسانيات الاجتماعية، أو اللسانيات الأنثروبولوجية أو غيرها، أو تلك التي نشأت عن فلسفة اللغة أو علم النفس المعرفي، أو علم النفس الاجتماعي، أو علوم التواصل، أو غيرها. فلا جرم ألاّ تجد التداوليات، وقد شُهد لها بأنّها المادة العلمية التي تعنى بدراسة استعمال الكلام في السياق، حرجاً من أن تغتني من كلّ هذه البحوث.

ولقد أدرك الباحثون مدى الثراء المعرفي الذي ستجنيه التداوليات إن هي راحت تحاور مختلف العلوم الإنسانية التي تتخذ اللغة أو خاصية من خصائصها أو مظهرها من مظاهرها موضوعاً لها، وكان الكتاب الجماعي الصادر عام 2018 الذي أشرف عليه كلّ نيل نوريك وكورنيليا إيلي، واتّخذا له عنواناً «التداوليات ووسائلها» (Ilie & Norrik, 2018)، مناسبة للمشاركين فيه للوقوف على الصلات التي ترتبط بها التداوليات بعدد من الدراسات والمواد العلمية كاللسانيات الاجتماعية، وتحليل المحادثة، والبلاغة، والدراسات السردية، والدراسات الترجمية، ودراسة الإيماءات، والأنثروبولوجيا، ولسانيات المدوّنات، ودراسات التواصل الرقمي، ودراسات الهزل. لكنّ الظاهر أنّ الإقبال على البحث في الصلات التي ترتبط بها التداوليات بمختلف العلوم مرهون هو الآخر بتعريف مخصص للتداوليات يكون من السعة والعموم بحيث يشمل جميع مظاهر التواصل التي تعنى به كلّ هذه العلوم، ولذلك نفهم لجوء المشرفين على هذا الكتاب الجماعي، في مقدمة تقديمهما (Ilie & Norrik, p.1)، إلى التعريف الذي ارتضاه لها يعقوب ماي حينما كتب يقول عام 2013: «إنّ التداوليات هي المادة العلمية التي تعنى بالسلوك الاجتماعي اللساني في مختلف السياقات المقامية والمؤسّساتية» (Mey, 2013, p.1)، وهو - في تقديرنا - تعريف من السعة والشمول ما يجعله يشمل جميع الممارسات الاجتماعية للفرد المتكلّم، سواء كانت هذه الممارسات في الحياة اليومية العادية أو في إطار المؤسّسات الرسمية.

بيد إنَّ هذا التعريف ليس التعريف الوحيد الذي ينحو الشمولية والسعة، فقد ارتضى المشاركون في الكتاب الجماعي الذي أشرف عليه جيل أندرسون وكارين آيمار، «تداوليات المجتمع» (Andersen & Aijmer, 2013)، الصادر عام 2012، التعريف الذي وضعه جيف فارشوران عام 2009 للتداوليات، بالقول «إنَّ التداوليات هي المادّة العلمية المعرفية والاجتماعية والثقافية التي تعنى بدراسة اللغة والتواصل» (Verschueren, 2009, p.1)، وكتب يقولان: «إنَّنا نرتضي وجهة النظر التي تحدّد التداوليات بوصفها "المادّة العلمية المعرفية والاجتماعية والثقافية التي تعنى بدراسة اللغة والتواصل"، وإنَّنا استئناسا بوجهة النظر هذه نعرّف التداوليات الاجتماعية بالقول إنَّها دراسة اللغة والتواصل في سياقه الاجتماعي والثقافي، وإنَّ التداوليات الاجتماعية بمعناها الواسع تهدف إلى إبراز إلى كيفيات تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية في الممارسات اللسانية، وكيف تؤثر على الاستراتيجيات التداولية التي تتجلى من خلال الأشكال اللسانية في سياقات تواصلية معلومة. إنَّ للتداوليات مفاهيم رئيسة كأفعال الكلام، والمحدّدات التداولية، وموقف المتكلّم، والملاءمة، والاستلزام، وبنية الخطاب وتجانسه، والافتراض المسبق، والإشارية، وغيرها، لكنّ التداوليات الاجتماعية لا تعنى بهذه الظواهر التداولية باعتبارها تصوّرات لبنيات نظريّة أو ظواهر معرفية، بل تروم الكشف عن الوضع الذي تتّخذه في السياقات الاجتماعية والثقافية التجريبية، والتعرّف على الاختلافات الثقافية والاجتماعية والمقامية التي تبرز في مختلف تجلياتها. ومن بين المسائل التي يُعنى بها في هذا المجال النظر في الكيفية التي تنقل بها الأشكال اللسانية دلالات اجتماعية أو ثقافية بالنظر إلى صلتها الوثيقة بسياقات أو أبعاد سياقية خاصّة» (Andersen & Aijmer, 2013, p.1). وكان هذا التوجّه التداولي الجديد، الذي يعنى بالاختلافات الثقافية المؤثرة في الأبعاد التداولية للغة، موضوع دراسات معاصرة أطلقنا عليها تسمية «التداوليات العابرة للثقافات».

ويذكر عنوان الكتاب الجماعي الذي جئنا على ذكره منذ حين، «التداوليات ووسائطها»، الذي أشرف عليه كلّ نيل نوريك وكورنيليا إيلي، بعنوان قريب منه لكتاب جماعي آخر أشرف عليه ستافرو أسيماكوبولوس، «التداوليات عند وسائطها» (Assimakopoulos, 2017)، الصادر عام 2017، وفيه تناول المشاركون التعالق القائم بين التداوليات والفلسفة، العلوم المعرفية، والتحليل اللساني، وتحليل المحادثة، والظاهر من استدعاء الباحثين للعلاقات التي باتت تقيمها التداوليات

مع شتى العلوم أن العلة في هذا الاستدعاء تكمن فيما أسماه ستافرو أسيماكوبولوس، في مقدمة الكتاب، «اختلاف المسائل التي تقتضيها دراسة المعنى ضمن السياق» (Idem, p. 1)، ولعمري إن هذه المسائل من الكثرة والتنوع ما لا يمكن الإحاطة بها في كتاب جماعي ولو شارك فيه عدد كبير من الباحثين. وإن هذا الكتاب الجماعي، وغيره من الكتب الجماعية الأخرى التي باتت تتنافس المؤسسات الجامعية الأمريكية في إخراجها، يستند إلى قناعة عبّر عنها الباحث بقوله: «وبصرف النظر عن الأهداف الواضحة المتمثلة في تحفيز مزيد من النقاش حول مواضيع ذات أهمية مركزية للتداوليات، فإن الهدف الرئيسي الآخر لهذا الكتاب الجماعي إبراز مدى قدرة البحث في التداوليات على ترشيد البحث في مختلف المجالات ذات الصلة بهذا المجال العلمي» (Assimakopoulos, 2017).

إن طبيعة الكلام المركبة باتت اليوم أبرز الخصائص التي ما انفكت التداوليات توليها عنايتها، وازدادت قناعة بها نتيجة النأي عن فكرة شمولية مفهوم الكلام التي رجّت لها - عن وعي أو بدون وعي - البحوث التداولية الأولى التي عنيت بأفعال الكلام، والتخلّي عن فكرة أنّ لأفعال الكلام، مهما اختلفت الألسن التي أنجزت فيها، بنية مماثلة. والظاهر أنّ النأي عن هذه الفكرة لم يأتي إلى التداوليات من منفذ واحد، بل انتقلت إليها من منافذ مختلفة، ولقد كتب بلوم كولكا وهاوس وكاسبر في تقديمهم للكتاب الذي أشرفوا عليها، «التداوليات العابرة للثقافات» يقولون: «إنّ الظاهر أنّ ثمة على الأقلّ مقاربات ثلاث عنيت بالنظر في مسألة شمولية الكلام والسلوك، فأما المقاربة النظرية المستندة إلى نظرية أفعال الكلام، فهي تسعى إلى توطيد أركان الفكرة القائلة بشمولية البنية القاعدية لأفعال الكلام، وأما النظرية الإثنوغرافية التي ينتهجها الأنثروبولوجيون الذين عنوا بالثقافة، فهي تجتهد في إبراز الاختلافات في تصوّر هذه الأفعال واختلاف تحقّقها الفعلي من مجتمع لآخر، وأما المقاربة اللسانية التقابلية فهي تسعى إلى إعادة النظر في دعوى هذه الشمولية بالمقارنة بين أفعال كلام مخصوصة» (Blum-Kulka, House & Kasper, 1989, p.24). وإنّ هاتين المقاربتين الأخيرتين خلصتا إلى ضرورة إدراج المكوّن الثقافي في وصف أفعال الكلام، ونذكر في هذا الشأن ببحوث البولونية أنا فيرزبيكا، أستاذة اللسانيات بالجامعة الوطنية الأسترالية بكانبرا، ذات التوجّه المعرفي المعاصر، وهي واحدة من الباحثات اللواتي اجتهدن في ردّ عدد من مسلّمات نظرية أفعال الكلام، فقد أبانت عن عدم صلاحية المبادئ التي صاغتها هذه النظرية من اللسان الإنجليزي، في ألسن مختلفة عن هذا اللسان، لسبب رئيس هو اختلاف الثقافة الإنجليزية عن

الثقافات الأخرى التي تعبّر عنها هذه الألسن، وأسست لتيّار تداولي جديد بات يعرف بعبارة «التداوليات العابرة للثقافات» (Wierzbicka, 2003). وإنّا لا نجد بين المبادئ التي استندت إليها الباحثة والمبادئ السوسيرية اختلافا كبيرا، وهي المبادئ التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

- إن صياغة أفعال الكلام وفهمها يختلفان باختلاف الألسن والثقافات، وأنّ البحث في نظرية أفعال الكلام، أو في الأساليب الإنشائية، سيكون بحثا مبتورا ما لم يتزود بالإرث الثقافي الذي ينظّم طرائق التواصل في المجتمع، وأعني به مجموع قيمه، واعتقاداته، وعاداته، وسلوكاته، ومعاييره، وغيره من ملامح الثقافة الأخرى.
- إنّ لسانيات دو سوسير ليست - خلافا لما هو سائد - لسانيات صورية لا تعنى إلّا بما هو من اللسان، ولا تلتفت إلى العلوم الإنسانية الأخرى، ولا تعنى بالكلام، بل إنّها تعنى باللسان والكلام في تصوّر موجّد بينهما، جامع لهما، في مقارنة سيميائية جامعة لكل الأنساق السيميائية الأخرى المكوّنة للثقافة، مثل العادات، والقيم، والكتابة، والطقوس الدينية، والأشكال السياسية، وغيرها.
- إنّ وظيفة الألسن الأولى، في نظر آنا فيرزبكا، هي التعبير عن المعنى، قبل أن تكون وسيلة للتواصل. كما إنّ مفهوم المعنى، في نظر دو سوسير، لا ينفصل لا عن مفهوم العلامة ولا عن مفهوم استعمال.
- إنّ تقسيم شارل موريس للسيميائيات، أو تقسيم اللسانيات، إلى تركيبيات، ودلالات، وتداوليات، لا يصحّ، في نظر آنا فيرزبكا، على الأنساق اللسانية كما يصحّ للأنساق غير اللسانية، إذ إنّ كلّ مستويات اللسانية، بدءا من المورفييمات وانتهاء بالجملة، تسهم في بناء المعنى، ولذلك وجب إعادة صياغة عل النحو الآتي: الدلالات المعجمية، والدلالات النحوية (وتضم الدلالات المورفولوجية والتركيبية)، والدلالات التداولية.

خاتمة

إنّ التعدّد والتنوّع اللذين تنطوي عليهما البحوث التداولية المعاصرة عقبة كؤود تحول بيننا وبين المشروع الذي نريد التأسيس له، لكنّا موقنون - على الرغم من ذلك - بأنّ الحوار بين التداوليات ولسانيات الكلام السوسيرية حوار ممكن إن صيغ لأجله الإطار النظري العام المناسب، وإنّا - في هذا الشأن - موقنون أيضا بأنّ مخطوطات دو سوسير التي عثر عليها عام 1996 ونشرت

بعد تحقيقها من قبل سيمون بوكي ورودلف أنغلر عام 2002، وتلك التي أودعتها عائلته بعد ذلك ونشرت بعد تحقيقها من قبل روني أماكير عام 2011، تحتوي على عدد من التصورات التي يستقيم معها إنزال التداوليات ولسانيات الكلام السوسيرية منزلة من هذا الإطار النظري العام، وهو إطار سيميائي عبرت عنه معادلته التي صاغ على النحو التالي: «السيميائيات = المورفولوجيات، النحو، التركيبيات، الترادف، البلاغة، الأسلوبيات، المعجميات، إلخ.. الكلّ متّصل».

وإنّا نريد أن نختم هذا المقال بالإشارة إلى المنوال الذي نقترح للنظر في العلاقات القائمة بين اللسانيات السوسيرية والتداوليات وسائر المعارف التي عدّنا فيه، ونؤسّس له من منظورين اثنين، من المنظور التشاركي العام (أو الخارجي) الذي يحكمه الإطار السيميائي العام، والمنظور التشاركي الخاصّ أو (الداخلي)، الذي يحكمه الإطار السيميائي اللساني، فما كان من العلاقات القائمة بين اللسانيات، والتداوليات، وفلسفة اللغة، والمنطق، وعلمي النفس والاجتماع وغيرها من العلوم، ينظر فيه من المنظور التشاركي الخارجي الذي يحدّد طبيعة علاقة اللسانيات بمختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية، وما كان من العلاقات القائمة بين التداوليات والبلاغة والأسلوبيات وسائر المعارف التي احتوت عليها المعادلة السيميائية ينظر فيه من منظور التشاركي الخاصّ الذي يحدّد طبيعة علاقة المواد العلمية اللسانية فيما بينها من منطلقين اثنين، من منطلق الوحدة المعرفية التي تعبّر عنها العبارة السوسيرية «الكلّ متّصل»، ومن منطلق تفرّع سيميائيات اللغة هذه إلى لسانيات لسان ولسانيات للكلام.

قائمة المصادر والمراجع

1. Andersen G. & Aijmer K. (2013). *Pragmatics of Society*. Berlin, De Gruyter
2. Assimakopoulos S. (ed.) (2017). *Pragmatics at its Interfaces*. Berlin, De Gruyter.
3. Benveniste E. (1966). *Problèmes de linguistique générale*. Paris, Gallimard.
4. Blum-Kulka S., House J. & Kasper G. (eds.) (1989). *Cross-Cultural Pragmatics. Requests and Apologies*. New Jersey, Ablex Publishing Corporation.
5. Bourdieu P. (2001), *Langage et pouvoir symbolique*. Paris, Seuil.
6. Cap P. & Nijakowska J. (eds.) (2007). *Current Trends in Pragmatics*. Cambridge, Cambridge Scholars Publishing.
7. Charaudeau P. & Maingueneau D. (2002). *Dictionnaire d'analyse du discours*. Paris, Seuil.
8. Chomsky N. (1980). *Rules and Representations*, New York, Columbia University Press.
9. Dummett M. (1993). *Origins of Analytical Philosophy*. Cambridge, Harvard University Press.

10. Gusdorf G. (1995). *La parole*, Paris, P. U. F., 13^e éd.
11. Hymes D. H. (1972). On Communicative Competence. Dans Pride J.B. & Holmes J. (eds). *Sociolinguistics. Selected Readings*, Harmondsworth, Penguin, p. 269-270.
12. Ilie C. & Norrick N. R. (eds.) (2018). *Pragmatics and its Interfaces*, Philadelphia, John Benmains Publishing Company.
13. Kleiber G., (1982). Les différentes conceptions de la pragmatique ou Pragmatique, où es-tu ?. *L'information grammaticale*, 12,
14. Kreplak Y. & Lavergne C. (2008). Les pragmatiques à l'épreuve du pragmatisme. Esquisse d'un 'air de famille'. *Tracés*, 15.
15. Levinson S. C. (1983). *Pragmatics*. Cambridge, Cambridge University Press.
16. Lycan W. (2015). Philosophy of Language. Dans Audi R. (ed.). *The Cambridge Dictionary of Philosophy*, Cambridge, Cambridge University Press, 3rd ed.
17. Mey J. L. (2013). A Brief Sketch of the Historic Development of Pragmatics. Dans Allan K. *The Oxford Handbook of the History of Linguistics*. Oxford, Oxford University Press.
18. Morgan M. H. (2014). *Speech Communities*, Cambridge, Cambridge University Press.
19. Morris Ch. (1938). Foundations of the Theory of Signs. Dans Neurath O. (ed.). *International Encyclopedia of Unified Science*. Chicago, The University of Chicago, vol. 1.
20. Pride J. B. & Holmes J. (eds) (1972). *Sociolinguistics. Selected Readings*. Harmondsworth, Penguin.
21. Réthoré J. (1989). La pragmatique linguistique de Peirce. *Etudes littéraires*, 21 (3), 49-58.
22. Saussure F. de (2002). *Ecrits de linguistique générale*, texte établi par S. Bouquet et R. Engler. Paris, Gallimard.
23. Schauer G. A. (2009). *Interlanguage Pragmatic Development. The Study Abroad Context*. New York, Continuum International Publishing Group.
24. Verschueren J. (2009). Introduction: The pragmatic perspective. Dans Verschueren J. & Östman J.-O. (eds.). *Key Notions for Pragmatics*, Amsterdam, John Benjamins.
25. Wierzbicka A. (2003). *Cross-cultural pragmatics. The semantics of Human Interaction*, 2nd ed., The Hague, Mouton de Gruyter.